

السودان : دعوا المجتمع المدني والأحزاب السياسية السودانية تتكلم بحرية عن السلام

تدعو منظمة العفو الدولية الحكومة وقوات الأمن السودانية إلى الكف فوراً عن مضايقة نشطاء المجتمع السوداني واعتقالهم بمعزل عن العالم الخارجي ومنعهم من مناقشة القضايا المتعلقة بمحادثات السلام الخاصة بالسودان.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه "في وقت تجري فيه الحكومة السودانية وحركة تحرير شعب الجنوب مفاوضات حول اتفاقية سلام لوضع حد للحرب الأهلية، ينبغي تترك لجميع السودانيين حرية المشاركة في المناقشات المتعلقة بمستقبلهم ويشكل القمع المستمر لحريتي التجمع والتعبير ومضايقة نشطاء المجتمع المدني والخصوم السياسيين علامات واضحة على أن الحكومة السودانية عقدت العزم على حرمان المجتمع المدني الشمالي من حق الاستعداد للسلام الدائم."

وخلال الشهر الماضي وحده، فضت الحكومة وقوات الأمن السودانية بالقوة اجتماعات حول عملية السلام عقدها النشطاء السياسيون ومجموعات المجتمع المدني.

في NV يونيو/حزيران، داهم حوالي PM فرداً مسلحاً من أفراد قوات الأمن منزل غازي سليمان، رئيس مجموعة حقوق الإنسان السودانية في الخرطوم اثنين، وألقوا القبض على ما لا يقل عن PS ناشطاً سياسياً وممثلاً للمجتمع المدني وصادروا بعض الوثائق. وكان هؤلاء قد التقوا لمناقشة "إعلان القاهرة" الصادر في OQ مايو/أيار، وهو بيان مشترك أصدرته المعارضة السياسية الشمالية وحركة تحرير شعب الجنوب حول عملية السلام ووضع عاصمة البلاد الخرطوم في أي اتفاق مستقبلي. وقد أحضروا إلى مقر قيادة الأمن الوطني في شمال الخرطوم، حيث زودوا رجال الأمن بأسمائهم وعناوينهم وأرقام هواتفهم. وأخلي سبيلهم بعد ساعتين. واستجوب غازي سليمان حتى الساعة الواحدة فجراً ثم أطلق سراحه، بعدما ورد أنه عومل بخشونة وطلب منه وقف تنظيم تجمعات وأنشطة سياسية.

في NS يونيو/حزيران قبض على الهادي تنجور، ممثل ولاية النيل الأزرق، على أيدي رجال أمن يرتدون ملابس مدنية في الخرطوم. واعتقل بمعزل عن العالم الخارجي، كما ورد في مقر قيادة قوات الأمن. وتعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي وتدعو إلى إطلاق سراحه فوراً من دون قيد أو شرط. وكان قد ألقى القبض عليه عقب اجتماع عقده هو وغيره من أبناء مجتمع النيل الأزرق مع الجنرال لازاروس سومبيو، المبعوث الخاص للحكومة الكينية المعني بالسودان والوسيط الرئيسي في محادثات السلام السودانية. وكان الجنرال سومبيو يزور الخرطوم لإجراء محادثات مع أعضاء الحكومة حول القضايا التي تعطل عملية السلام.

في O يونيو/حزيران، ألفت قوات الأمن الوطني القبض على PU امرأة من جمعية نساء جبال النوبة في الخرطوم كن في طريقهن إلى كاودا الواقعة في جبال النوبة لعقد مؤتمر حول السلام والتنمية. واعتقلن حتى صباح اليوم التالي، وأجبرت واحدة منهن على الأقل على مواصلة الحضور إلى مركز الشرطة. وصودرت أمتعتن وأغلقت السلطات منذ ذلك الحين المنظمات غير الحكومية التي نظمت الاجتماع.

كذلك أخضعت الصحف "للخطوط الحمراء"، التي تحدد ما يمكنها وما لا يمكنها نشره بخصوص محادثات السلام. وتعرض المحررون الذين تجاوزوا هذه الرقابة الفعلية على المقالات التي تُنشر حول القضايا المتعلقة بالسلام للاعتقال الوجيز والاستجواب من جانب قوات الأمن.

وحضت منظمة العفو الدولية "على وجوب احترام الحقوق الإنسانية الأساسية لجميع السودانيين في القانون والممارسة، وإلا سيجرد السلام من معناه بالنسبة إليهم. وينبغي على وسطاء السلام الدوليين أن يمارسوا بصورة عاجلة ضغطاً على الحكومة السودانية للكف عن انتهاك حقوق أولئك الذين يحاولون إجراء مناقشات حول قضايا السلام."

الخلفية

في يوليو/تموز OMMO، وقعت الحكومة السودانية والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان على بروتوكول ماتشاكوس في كينيا. وواعد البروتوكول بالتوصل إلى اتفاق سلام في المستقبل ووضع حد للحرب الأهلية الدائرة منذ عقود في البلاد. وجرى توقيعه برعاية الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، وهي تجمع إقليمي للحكومات، برئاسة الجنرال الكيني سومبيو ووسطاء دوليين من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج. ومنذ ذلك الحين وقع الطرفان على وقف لإطلاق النار وعقدتا جلسات لتسوية القضايا الخلافية. ووصلت الجولة الأخيرة من المحادثات التي جرت في مايو/أيار OMMP إلى طريق مسدود بشأن وضع العاصمة الخرط SMU؟ في الاتفاق النهائي، فضلاً عن قضايا الأمن واقتسام السلطة.

ولم يتم إشراك المجتمع المدني والمعارضة السياسية في محادثات السلام. وبينما تزعم الحركة الشعبية لتحرير السودان أنها تتشاور مع المجتمع المدني الجنوبي، الذي عقد اجتماعات وقدم مقترحات تصب في العملية، يبدو أن الحكومة السودانية تمنع الآن المبادرات التي يقوم

بها المجتمع المدني الشمالي للمشاركة في مباحثات السلام. ورغم أن بروتوكول ماشاكوس يذكر أن حقوق الإنسان يجب أن تُكفل في اتفاق السلام المستقبلي، فإنه حتى الآن ركزت محادثات السلام على قضايا اقتسام السلطة والحدود والأمن. وقد دعت منظمة العفو الدولية كلا طرفي النزاع والوسطاء في محادثات السلام إلى اعتماد معالجة شاملة لقضايا حقوق الإنسان في مباحثاتهم وإلى إدراج الحقوق الإنسانية لجميع السودانيين في صلب أي اتفاقي مستقبلي.

انتهى

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم:

+QQ OM TQNP RRSS

منظمة العفو الدولية : Easton St. London WC1X 0DW N. موقع الإنترنت : [arabic.org-http://www.amnesty.org](http://www.amnesty.org-arabic.org)

للاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : <http://news.amnesty.org>